

# اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

## الاجتماع السابع عشر

جنيف، ٢٦-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨  
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت  
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

### طلب تمديد الأجل المحدد للانتهاء من تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

مقدم من صربيا

#### موجز تنفيذي

١- صدقت دولة صربيا والجبل الأسود الاتحادية سابقاً على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد أقرت المادة ٦٠ من ميثاق الدولة الاتحادية استمرار الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية فيما يخص جمهورية صربيا. وصربيا ملتزمة بالكامل بتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. ووفقاً للفقرة ١ من المادة ٥ من الاتفاقية، تتعهد صربيا بتدمير أو ضمان تدمير كل الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغمة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها، في أقرب وقت ممكن، على ألا يتعدى ذلك عشر سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية في ١ آذار/مارس ٢٠١٤.

٢- وفي اجتماع الدول الأطراف الثالث عشر، الذي عقد في الفترة ٢-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بجنيف في الاتحاد السويسري، حصلت جمهورية صربيا على تمديد مدته ٥ سنوات للأجل المحدد لها للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥ من الاتفاقية، في ١ آذار/مارس ٢٠١٩.

٣- وفي فترة السنوات العشر الأولى المحددة لصربيا لكي تفي بالتزاماتها بموجب المادة ٥، ٢٠٠٤-٢٠١٤، وثقت صربيا بالتفصيل في طلب التمديد الأول الذي قدمته المشكلة المتعلقة بالتلوث بالألغام وما أحرزته من تقدم في مواجهة التحدي المائل أمامها في إطار تنفيذ التزاماتها بموجب المادة ٥.

٤- ومنذ الاجتماع الثالث عشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ عندما حصلت جمهورية صربيا على تمديد مدته ٥ سنوات للأجل المحدد لها للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥ من



الاتفاقية، بلغ مجموع مساحة المنطقة الملوثة بالألغام ١٩٦ ٣٣٠١ ٣ متراً مربعاً في بلديتي بويانوفاتس وبريشيفو، بما في ذلك ٨ مناطق مؤكدة الخطورة تبلغ مساحتها ١٩٦ ٢٢١ ١ متراً مربعاً يتوخى أن تخضع لعمليات إزالة الألغام، و٩ مناطق يشتبه في أنها خطيرة تبلغ مساحتها ٢٠٨٠ ٠٠٠ متر مربع ويتوخى أن تخضع لمسح مكثف بغية تأكيد أو نفي احتوائها على مجموعات الألغام. ويتعين إلغاء المنطقة التي ثبت أنها لا تحتوي على ألغام من فئة المناطق التي يشتبه فيها وفقاً لقواعد المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام (المعايير الدولية).

٥- ومنذ الطلب السابق، انتهت عملية إزالة الألغام من منطقة مساحتها ٦١٦ ٢٧٠ متراً مربعاً في عام ٢٠١٤ في بلدية بريشيفو. ونفذت العملية بأموال منحتها وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك عن طريق الصندوق الاستئماني الدولي لتعزيز الأمن البشري. وبعد إجراء عملية إزالة الألغام في بلدية بريشيفو، التي لم تكتشف خلالها سوى عدة قطع من الذخائر غير المتفجرة، وبعد إعادة المسح في المنطقة المطهرة والمنطقة المحيطة المشتبه فيها، استبعد المركز الصربي للإجراءات المتعلقة بالألغام المنطقة المشتبه في احتوائها على الألغام التي يبلغ مجموع مساحتها ٢٥١ ٠٠٠ متر مربع من فئة المناطق المشتبه في كونها ملغومة. ولذا في بلدية بريشيفو، يمكن لصربيا وفقاً للبيانات المتاحة لها أن تعلن انتهاء العمليات في هذه البلدية.

٦- وفي عام ٢٠١٥، أنجز مشروع وضعه المركز الصربي للإجراءات المتعلقة بالألغام وهو "اتباع نهج متكامل لإزالة الإفرج عن الأراضي التي تنطوي على خطر الألغام في إقليم بلدية بويانوفاتس". وبلغت مساحة الأراضي المشمولة بالمشروع ما مجموعه ١١٧٩ ٠٠٠ متر مربع، خضع منها ما مساحته ٤١٣٩١٥ متراً مربعاً لإزالة الألغام بطريقة يدوية بالاقتزان مع الكشف عن الألغام باستخدام كلاب كشف الألغام، في حين أن الجزء الأكبر من المنطقة يتكون من أراض أفرج عنها لأنها منطقة لا تنطوي على خطر مؤكد بوجود الألغام فيها. وقدمت الحكومة الصربية الأموال اللازمة لذلك مع هبة مقابلة من وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الصندوق الاستئماني الدولي لتعزيز الأمن البشري.

٧- وفي عام ٢٠١٧، أنجز مشروع واحد يتعلق بمسح دقيق لحقل ألغام يغطي مساحة يبلغ مجموعها ٨٠٠ ٢٧٥ متر مربع في بلدية بويانوفاتس. وقدمت الحكومة الصربية الأموال اللازمة لذلك مع هبة مقابلة من وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الصندوق الاستئماني الدولي لتعزيز الأمن البشري.

جدول يبين التقدم المحرز بالقياس إلى مراحل رئيسية في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٩ والمناطق المشمولة بالمسح حديثاً.

السنة	المراحل الرئيسية المتوقعة		منطقة مطهرة (م <sup>٢</sup> )	منطقة ملغاة (م <sup>٢</sup> )	المساحة الإجمالية عدد الألغام	عدد الأجهزة	حجم المنطقة التي
	المسح	التطهير					
٢٠١٣	٨٣٢ ٠٠٠	٤٨٩ ٢٧٦					المحددة حديثاً
٢٠١٤	٦٠٦ ٠٠٠	٥٧٢ ١١٦	٢٧٠ ٦١٦	٢٥١ ٠٠٠	٥٢١ ٦١٦	٤	المحددة حديثاً
٢٠١٥	٦٤٢ ٠٠٠	٤١٤ ٦٦٨	٤١٣ ٩١٥	٧٦٥ ٠٨٥	١ ١٧٩ ٠٠٠	١٤	المحددة حديثاً
٢٠١٦		٢٥٦ ١٨٥					المحددة حديثاً
٢٠١٧		٢٤٧ ٠٠٠	٢٧٥ ٨٠٠		٢٧٥ ٨٠٠	٣	المحددة حديثاً
المجموع		٩٦٠ ٣٣١		١ ٠١٦ ٠٨٥	١ ٩٧٦ ٤١٦	١٧	المحددة حديثاً

٨- وهناك مجموعة من الظروف التي منعت صربيا من الامتثال لطلب التمديد الأول الذي قدمته لمدة خمس سنوات. وترد فيما يلي المسائل المحددة التي تواجهها صربيا:

- **الافتقار إلى الأموال:** شهد التمويل من الجهات المانحة لأغراض الأنشطة الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام انخفاضاً شديداً على مر السنوات، فالجهات المانحة تفضل تقديم الأموال لصالح إزالة الذخائر العنقودية؛
- **المناطق الملوثة بالألغام غير المسجلة (مجموعات الألغام):** لا توجد سجلات للمناطق المتبقية الملوثة بالألغام وهي ليست مزروعة وفقاً لأنماط محددة، الأمر الذي ضاعف الجهود المبذولة في مجالي المسح والتطهير؛
- **الظروف المناخية:** يتعذر الوصول إلى المناطق الملوثة خلال فترات معينة في السنة مما أدى إلى حالات تأخير في العملية. ونتيجة لذلك، فإن معظم المناطق المشتبه فيها ليست مناسبة لاستخدام كلاب أو أجهزة كشف الألغام؛
- **التلوث بغير الألغام:** تطرح خصوصية المشكلة وتعقيدها مسألة مفادها أنه بصرف النظر عن الألغام التي لا تزال باقية في أراضي جمهورية صربيا، تواجه صربيا أيضاً تحديات عديدة تتعلق بتطهير المناطق الملوثة بـذخائر عنقودية غير متفجرة، وقنابل جوية - صواريخ وغيرها من الذخائر غير المتفجرة. وجميع هذه الذخائر غير المتفجرة هي ذخائر متبقية نتيجة عمليات القصف بالقنابل في عام ١٩٩٩ أو نتيجة انفجار وحرق في مستودع عسكري أو هي بقايا حروب سابقة.

٩- ويحدث ما تبقى من التلوث بالألغام تأثيراً خطيراً على المستوى الاجتماعي الاقتصادي في بلدية بويانوفاتس. وهذه البلدية هي من البلديات الأقل نمواً في صربيا. وتؤثر المناطق الملوثة بالألغام على سلامة الأشخاص. ويقف وجود الألغام عائقاً أمام الاستغلال الآمن للخشب وأمام تنمية تربية الماشية وجمع الفطر، وهي مصادر الدخل الرئيسية للسكان المحليين، وبذلك فإن وجود الألغام يزيد من فقرهم. ويضاف إلى ذلك ما يحدثه وجودها من عرقلة طرق المواصلات والتأثير في البيئة وزيادة مخاطر الحريق.

١٠- وفي آذار/مارس ٢٠١٨، كان هناك ١٢ منطقة في جمهورية صربيا يشتبه في أنها تحتوي على مجموعات ألغام مضادة للأفراد يبلغ مجموع مساحتها ٥٤٠ ٣٥٤ ٢ متراً مربعاً في بلدية بويانوفاتس.

١١- وحققت جمهورية صربيا حتى الآن إنجازات كبيرة تتعلق بالوفاء بالتزامها بموجب المادة ٥. وهدف صربيا هو الوفاء بالتزامات المتبقية في غضون فترة زمنية قصيرة. وفي الوقت نفسه، تواجه صربياً عدداً من الصعوبات، أهمها عدم كفاية الموارد المالية. ويشكل عدم إمكانية التنبؤ بالموارد المالية المضمونة العقبة الرئيسية. وعلاوة على ذلك، يتعين على صربيا أن تعمل في نفس الوقت الذي تقوم فيه بإزالة الألغام، على تطهير المناطق الملوثة بـذخائر عنقودية وقنابل جوية - صواريخ وغيرها من الذخائر غير المتفجرة، لأنها أيضاً تحول دون حصول صربيا على موارد كبيرة وعلى مشاريع خاصة بالتنمية والهيكل الأساسية.

١٢- وإن جمهورية صربيا، إذ توضع في اعتبارها جميع جوانب هذه المسألة، ولا سيما عدم كفاية الموارد المالية، والمنطقة المتبقية التي يتعين تطهيرها وخصائصها، تطلب تمديد الأجل المحدد لها للوفاء بالتزاماتها بإزالة الألغام بموجب الاتفاقية.

١٣- وفي هذا السياق، تطلب جمهورية صربيا تمديد الأجل المحدد لها للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥ لمدة ٤ سنوات. وتعتقد صربيا أن فترة الأربع سنوات هي مهلة واقعية تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥ من الاتفاقية حتى ١ آذار/مارس ٢٠٢٣.

١٤- ويتمثل التحدي المتبقي المائل أمام صربيا في وجود ١٢ منطقة يشتهب في أنها مناطق خطرة تبلغ مساحتها ٥٤٠ ٣٥٤ ٢ متراً مربعاً في ست قرى تابعة لبلدية بويانوفاتس سيفرج عنها على النحو التالي:

٢٠١٨: ٦٤٩ ٠٠٠ متر مربع: قريتا رافنو بوتشيبي ودجوردجيفاتس.

٢٠١٩: ٤٦٢ ٤٠٠ متر مربع: قرى كونتشوله ولوتشانيبي وتوريّا.

٢٠٢٠: ٤٦٧ ٨٨٠ متراً مربعاً: قرية كونتشوله.

٢٠٢١: ٢٦٩ ٢٤٠ متراً مربعاً: قريتا كونتشوله ودوبروسين.

٢٠٢٢: ٢٩١ ٤٠٠ متر مربع: قرية كونتشوله.

٢٠٢٣: ٢١٤ ٦٢٠ متراً مربعاً: قريتا كونتشوله ورافنوبوتشيبي.

١٥- وسوف تتابع عمليات إزالة الألغام لدى تأمين التمويل اللازم من الجهات المانحة أو من مصادر تمويلية أخرى. وستمنح الأولوية لإزالة الألغام من تلك المناطق التي تؤثر بشكل مباشر في السكان المحليين. بيد أن الجهات المانحة نفسها، رهناً بتيسر أموالها وقيمتها، تؤثر أحياناً في اختيار المناطق التي ستزال منها الألغام أولاً. ويقدر التخطيط المالي لإزالة الألغام من بلدية بويانوفاتس خلال فترة التمديد المشمولة بالطلب، (٢٠٢٣-٢٠١٨)<sup>(١)</sup>، بمبلغ ٢ ٣٥٤ ٥٤٠ يورو، بما في ذلك التمويل من الميزانية الوطنية لصربيا بمبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ يورو، والتبرعات الدولية/مصادر التمويل المقابلة عن طريق الصندوق الاستثماري الدولي لتعزيز الأمن البشري أو مصادر تمويلية أخرى بمبلغ ١ ٦٠٠ ٠٠٠ يورو.

٢٠١٨: ٢٠٠ ٠٠٠ يورو من الميزانية الوطنية و ٤٠٠ ٠٠٠ يورو من التمويل الدولي

٢٠١٩: ٢٠٠ ٠٠٠ يورو من الميزانية الوطنية و ٣٠٠ ٠٠٠ يورو من التمويل الدولي

٢٠٢٠: ٢٠٠ ٠٠٠ يورو من الميزانية الوطنية و ٣٠٠ ٠٠٠ يورو من التمويل الدولي

٢٠٢١: ١٠٠ ٠٠٠ يورو من الميزانية الوطنية و ٢٠٠ ٠٠٠ يورو من التمويل الدولي

٢٠٢٢: ١٠٠ ٠٠٠ يورو من الميزانية الوطنية و ٢٠٠ ٠٠٠ يورو من التمويل الدولي

٢٠٢٣: ١٠٠ ٠٠٠ يورو من الميزانية الوطنية و ٢٠٠ ٠٠٠ يورو من التمويل الدولي

(١) تجدر الإشارة إلى أنه حتى وقت إعداد هذا المشروع، لم يكن لدينا تأكيد من الجهات المانحة المحتملة بتيسر الأموال لصربيا في الفترة التالية.

١٦- وعلى الرغم من صعوبة الحالة الاقتصادية في البلد والأموال المتواضعة المتاحة من الميزانية الوطنية، سوف تسعى صربيا للحصول على تمويل لإزالة الألغام إما بتقديم مشاريع إلى الصندوق الاستئماني الدولي لتعزيز الأمن البشري وطلب تمويلها، أو حشد دعم جهات مانحة أجنبية أخرى لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع. وتقدم الأموال المتاحة من ميزانية الدولة الصربية لدعم استمرار عمل المركز الصربي للإجراءات المتعلقة بالألغام، أي مرتبات الموظفين، وتكاليف التشغيل، (الكهرباء والمياه والتدفئة) وتكاليف المكاتب والمواد الاستهلاكية وتكاليف الوقود، وصيانة المركبات، وتكاليف التأمين على موظفي المركز فضلا عن أنشطة المسح وإعداد مهام المشاريع على النحو المناسب لإزالة الألغام/تطهير المواقع التي من المؤكد أنها ملوثة بالألغام والذخائر العنقودية وغيرها من الذخائر غير المتفجرة، ومتابعة تنفيذ مهام المشاريع وإجراء عمليات إزالة الألغام وضمان الجودة ومراقبة الجودة.

١٧- ومع ذلك، في عام ٢٠١٥، خصص مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ يورو لعمليات إزالة الألغام من ميزانية الدولة الصربية لأول مرة. وخصصت أيضاً الأموال في عام ٢٠١٦. واستمر هذا الاتجاه على أساس سنوي، وخصصت الحكومة الصربية في عام ٢٠١٨ ضعف مبلغ الأموال المخصصة لعمليات إزالة الألغام، وينتظر من الحكومة الصربية أن تواصل تخصيص الأموال من أجل عمليات إزالة الألغام خلال فترة التمديد المطلوبة. ووفقاً لبعض التقديرات التقريبية، وبالإضافة إلى مبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ يورو المتاح من الميزانية الوطنية، ستحتاج صربيا إلى ما يقدر بحوالي ١ ٦٠٠ ٠٠٠ يورو تؤمنها الجهات المانحة الدولية.

١٨- وسيكون لتوافر الأموال تأثير في ديناميات تنفيذ مشاريع إزالة الألغام في صربيا، أي إذا لم تتوافر الأموال لتنفيذ المشاريع فيها، فإن خطتها ستتأثر بشكل مباشر، وسيكون من الصعب تحقيقها، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، سيكون بالإمكان تنفيذ خطة العمل في فترة أقصر إذا توافر المزيد من الأموال.